ونهجه السلطوي الفردي في تسيير الامور داخل الحركة ومؤتمراتها. ففي المؤتمر الثامن، العام ١٩٦٦، لم يكتف بيغن بهزيمة شموئيل تامير داخل المؤتمر، الامر الذي كان متوقعاً ومضموناً، بل اصرّ على محاكمته، مطالباً محكمة الحزب بطرده، مع انصاره، من الحركة. وفي المؤتمر الحادي عشر، العام ١٩٧٢، رفض بيغن نتائج التصويت في المؤتمر التي اسفرت عن فوز انصار عيزر وايزمان باغلبية واضحة في مؤسسات الحركة المختلفة، واصر على اعادة الاقتراع وتشكيل لوائح فيها اكثرية واضحة لانصاره، طالباً من المؤتمر المصادقة عليها، وكان له ذلك، مما حدا بوايزمان إلى تقديم استقالته من رئاسة ادارة حركة حيروت، وتجميد نشاطه الحزبي والسياسي فيها (انظر: هاني عبدالله، **الاحزاب السياسية في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ١٠).

كان المؤتمر الرابع عشر الذي عقدته الحركة في العام ١٩٧٩، آخر مؤتمر لها في عهد بيغن رئيساً للحركة وادارتها، واول مؤتمر وهي في الحكم. وعلى امتداد فترة السنوات الست التي قضاها بيغن في الحكم (١٩٧٧ ـ ١٩٨٣)، كانت مؤسسات الحركة والليكود عامة، في حالة شلل تام، اذ نادراً ما دعيت للانعقاد؛ كذلك توقفت الحركة عن عقد مؤتمراتها القطرية مرة كل سنتين، كما كان الامر في الماضي. فمنذ العام ١٩٧٩ وحتى استقالة بيغن من رئاسة الحكومة في العام ١٩٨٣ (اربع سنوات)، لم تجر انتخابات داخلية في الحركة تمهيداً لعقد مؤتمر قطري جديد. واستمر الوضع على حاله بعد انتخاب اسحق شامير من قبل مركز الحركة رئيساً للحكومة، خلفاً لبيغن، وبالتالي اشغاله لمنصبي رئيس الحركة ورئيس ادارتها بالوكالة، اذ ان مناحيم بيغن لم يقدم استقالته من هذين المنصبين. لكن فشل منافسي شامير مرتين في الفوز بمنصب مرشح الحركة لرئاسة الحكومة (المرة الاولى في اعقاب استقالة بيغن والثانية قبيل الانتخابات للكنيست الحادي عشر) في ظل موازين القوى الكتلوية داخل مركز الحركة المنتخب من قبل المؤتمر الرابع عشر، توضح لخصوم شامير في قيادة حيروت، وبالذات للوزيرين دافيد ليفي واريئيل شارون، ان لا سبيل الى ذلك إلا بقلب موازين القوى داخل المركز عن طريق اجراء انتخابات داخلية لمؤتمر جديد، تسفر نتائجها عن احداث التغيير المطلوب في موازين القوى داخل المؤتمر وبالتالي في الهيئات المنبثقة عنه، اهمها لجنة المندوبين واللجنة الدائمة اللتان لهما صلاحيات واسعة ومقررة في تشكيل المركز الجديد. اما القائم باعمال رئيس الحركة واداراتها، وزير الخارجية اسحق شامير، فانه، وان لم يرفض، من حيث المبدأ، المطالبة بعقد مؤتمر جديد للحركة واجراء انتخابات داخلية لمجالس فروع الحركة وللمؤتمر، الا انه ـ كما سنرى لاحقاً ـ كان يدفع في اتجاه تأجيل المؤتمر قدر الامكان، اما الى ما بعد المناوبة في رئاسة الحكومة أو إلى عشيتها (**هآرتس**، ٣/١/١٩٨٦).

من ناحية اخرى، كان المعسكر الذي يقوده شامير معني بالاسراع في عملية دمج الاحزاب التي يتشكل منها الليكود (حيروت، الاحرار، وحركة لعام) في حزب واحد (حركة الليكود)، قبل انعقاد مؤتمر حيروت الجديد. فمثل هذا الدمج ـ التوحيد، كان سيضمن، سلفاً، لشامير ومعسكره اكثرية واضحة في المؤتمر التوحيدي (التأسيسي)، خاصة وان الاتفاقات التي توصلت اليها حركة حيروت مع كل من حركة لعام وحزب الاحرار، تضمنت تخصيص نسبة مئوية محددة، لكل منهما، في مؤتمر الليكود والهيئات المنبثقة عنه، وكذلك في الكنيست والوزارة في حال تشكيلها من جانب الليكود او مشاركته فيها.

ونجح شامير في خطوته الاولى، على هذا الطريق، اذ على الرغم من معارضة الوزير ليفي، اقر مركز حيروت دمج حركة لعام في حركة حيروت، في مطلع ايلول (سبتمبر) ١٩٨٥. واصبح اعضاء لعام الثلاثة في الكنيست، اعضاء في كتلة حيروت البرلمانية. كذلك تضمن اتفاق التوحيد التحاق ٨٧ شخصاً من نشيطي لعام بمركز حركة حيروت (**عل همشمار**، ٢/٩/١٩٨٥)، وضمان نسبة بالمئة لحركة لعام في اي مؤتمر جديد تعقده حيروت (**هآرتس**، ١٠/١/١٩٨٦).

لكن التوحيد مع حزب الاحرار بقي حبراً على ورق. فالقرار الذي اتخذه مؤتمر حزب الاحرار (عقد في أيار ـ مايو ١٩٨٥)، بالموافقة على الاندماج كان على اساس وثيقة الدمج التي تم الاتفاق عليها بين ممثلي الطرفين، وعرفت، لاحقاً، بـ «وثيقة ليفي ـ نسيم». وتضمنت تلك الوثيقة تمثيل حزب الاحرار بنسبة